هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج بكالوريوس القانون

جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 25– 26 أبريل 2010

قائمة المحتويات

1.عملية مراجعة البرامج الأكاديمية 1

2.المؤشر (1) المنهج الدراسي 3

3.المؤشر (2) كفاءة البرنامج 7

4.المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 10

5.المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة 13

6.الاستنتاج 16

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم و لتدريب - مملكة البحرين 2011

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1.1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربعة التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج الأكاديمي يلبي الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر رقم (1): **المنهج الدراسي**
المؤشر رقم (2): **كفاءة البرنامج**
المؤشر رقم (3): **المعايير الأكاديميَّة للخرِّيجين**
المؤشر رقم (4): **فعالية إدارة ضمان الجودة**

يكون الحكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

i. البرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ **أو**
ii. هناك قدَر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفاءه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ **أو**
iii. البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1.2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا

لقد تمت مراجعة البرنامج الأكاديمي بكالوريوس القانون في جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا (جامعة دلمون) من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (**HERU**) التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (**QAAET**) بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين.

ويقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته التي تقدمت بها جامعة دلمون، إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية التي أجريت في 25 – 26 أبريل 2010.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة دلمون من النتائج المقدمة في هذا التقرير في تعزيز برنامج بكالوريوس القانون بها.

تم إخطار جامعة دلمون من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بالكتاب المؤرخ في 20 يناير 2010 بأن برنامج بكالوريوس القانون سيخضع لعملية مراجعة الجودة وأن الزيارة الميدانية محدد لها يومي 25 – 26 أبريل 2010. من أجل التحضير لمراجعة البرنامج، قامت جامعة دلمون بإجراء تقييم ذاتي لبرنامجها وقدمت تقرير التقييم الذاتي وملحقاته في الموعد المتفق عليه في مارس 2010.

تأسست كلية الحقوق في جامعة دلمون عام 2004 وبدأت بطرح برنامج بكالوريوس القانون بالتعاون مع جامعة اليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية بموجب اتفاقية موقعة عام 2005. وقد تم ترخيص برنامج بكالوريوس قانون خاص بجامعة دلمون عام 2008. وحالياً تقدم جامعة دلمون برنامجين لبكالوريوس القانون، أحدهما تمنح درجته من جامعة اليرموك والآخر من جامعة دلمون. ويتم حالياً تسجيل الطلبة الجدد في برنامج القانون لجامعة دلمون فقط. ويُدرَّس كلا البرنامجين من قبل نفس أعضاء الهيئة الأكاديمية ومعظم مقررات البرنامجين مشتركة. أن البرنامج قيد المراجعة هو برنامج بكالوريوس القانون لجامعة دلمون ولكن نظراً للتداخل في تدريس البرنامجين، فإن العديد من التعليقات في هذا التقرير تنطبق على كلا البرنامجين.

يبلغ عدد الطلبة المنتظمون في برنامج بكالوريوس القانون في جامعة دلمون، حسب تقرير التقييم الذاتي المقدم من الجامعة، 1747 طالب موزعين على النحو التالي: 1111 طالب في برنامج القانون دلمون و636 طالب في برنامج القانون اليرموك. كما ويبلغ عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية المتفرغين في كلية الحقوق في جامعة دلمون 20 عضو هيئة تدريس.

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهاج والتعليم وتقييم انجازات الطلبة وينبغي أن يكون المنهاج ملائما للغرض المنشود.

2.1 تضمنت الصفحات (5–6) من تقرير التقييم الذاتي رسالة الجامعة ورسالة كلية القانون ورؤيتها إضافة إلى أهداف برنامج بكالوريوس القانون لجامعة دلمون. وقد رُتبت أهداف البرنامج البالغة عشرة أهداف ضمن أربع فئات. وأهداف البرنامج بوجه عام متسقة مع رسالة الجامعة والكلية، غير أنه لم تتم صياغتها على نحو دقيق وواضح. وقد تداخلت الأهداف الفرعية وورد بعضها في غير موضعه وعلى عكس المقصود من ترتيب الأهداف في تقرير التقييم الذاتي إلى فئات كما هو مبين أعلاه. وغموض بعض الأهداف وتداخلها يؤثر سلباً ليس على هذا المؤشر الفرعي فقط ولكن على بعض المؤشرات الفرعية الأخرى التي تتصل به أو تستند إليه. كذلك تبين للجنة المراجعة وجود اختلاف بين عدد الاهداف في تقرير التقييم الذاتي وعددها في المرفق (11) من مرفقات التقرير.

2.2 للبرنامج مخرجات تعلم طموحة بلغت 22 مخرجاً وردت ضمن أربع فئات عامة. وقد تضمنت مواصفات المقررات الدراسية مخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر ومساهمة مخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر في مخرجات التعلم للبرنامج. وبالتدقيق في مخرجات التعلم تجد لجنة المراجعة أن بعضها متداخل وغير واضح وبالتالي يصعب التحقق منه أو قياسه. كذلك مخرجات التعلم المحددة لبعض المقررات لا تتفق مع طبيعة المقرر ويصعب تحقيقها من خلاله. كما لم تجد اللجنة، من خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الميدانية، أن أعضاء الهيئة الأكاديمية يمتلكون فهماً واضحاً ومشتركاً لمخرجات التعلم المطلوبة، سواء للبرنامج أو للمقررات الدراسية.

2.3 تتكون الخطة الدراسية للبرنامج من 132 ساعة معتمدة. وهـذه الخطـة والمقـررات التـي تتضمنها تشبه إلى حد كبير الخطط الدراسية في كليات الحقوق العربية التـي تتبنـى نظـام الساعات المعتمدة.

2.4 وقد تم توصيف معظم المقررات الدراسية على نحو يضاهي توصيف المقررات المقابلة لهـا في العديد من كليات الحقوق. وأضيفت إلى الخطة الدراسـية بعـض المقـررات المسـتجدة لمواكبة المستجدات في المجال القانوني واحتياجات المنطقة. غير أن اللجنة وجدت من خلال توصيف أحد المقررات الدراسية أنه لم يتضمن المحتوى العلمي المتعارف عليه في الجامعات العربية. كذلك نجد أن بعض المقررات يصعب تغطية جميع المفردات الواردة في توصـيفها خلال فصل دراسي واحد. أما فيما يتعلق بالقراءات والمراجع تجد اللجنة أنها في كثير مـن الحالات غير مناسبة. حيث تندر الإشارة إلى الأبحاث وفي بعض الحالات يتم الاعتماد علـى كتاب واحد إضافة إلى أن بعض المراجع لا تتعلق بالقانون البحريني.

2.5 قُسِم البرنامج إلى أربع مستويات يتكون كل مستوى من فصلين دراسيين. وقد وُضعت خطـة استرشادية موزعة على ثمانية فصول حددت المواد التي يفترض على الطالب دراستها فـي كل فصل والمتطلب السابق، إن وجد، لكل مادة من هذه المواد. وبمراجعة الخطة الاسترشادية نجد أنها تشبه إلى حد كبير الخطط الاسترشادية في كليات الحقوق العربية التي تتبنى نظـام الساعات المعتمدة، وأنها تتناسب مع التدرج المطلوب في تحقيق مخرجات التعلم الخاصة في البرنامج بوجه عام. وترى اللجنة أن هناك ثلاث مواد وهي: مواد اللغة العربيـة (1) + (2) ومادة أصول الفقه يُفضَل أن تُدرس في السنة الأولى وليس في السنة الثانية بالنسبة لمواد اللغة العربية والسنة الرابعة بالنسبة لمادة أصول الفقه كما ورد في الخطة الاسترشادية.

2.6 من خلال البيانات التي أُطلعت عليها لجنة المراجعة والمناقشات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة تبين أن أسلوب التعليم الأساسي المعتمد هو أسلوب المحاضرة التقليدي مـع بعـض الأمثلة العملية. أن أسلوب المحاضرة التقليدي يحقق الجانب النظري من مخرجات التعلم. كما

تبين للجنة استخدام بعض الأدوات المساعدة في التعليم، مثل المحكمة الصورية والزيارات الميدانية للمحاكم والمؤسسات العدلية، وقيام بعض أعضاء الهيئة الأكاديمية باستخدام بعض أساليب التدريس الحديثة إلا أن ذلك لا يشكل حالة عامة.

2.7 تتوفر في الجامعة تعليمات تنظم إجراء الامتحانات متاح الاطلاع عليها لكل من أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة. وقد تضمن توصيف المقررات الدراسية أدوات القياس وتوزيع العلامات عليها. وقد تضمنت نماذج أوراق الأسئلة عناوين مخرجات التعلم، إلا أنه عند اطّلاع اللجنة على عينات من أسئلة الامتحانات تبين أن بعض نماذج الأسئلة لا تقيس مخرجات التعلم المطلوبة. كذلك تبين من بعض عينات أوراق الامتحان التي اطلعت عليها اللجنة أن الأسئلة مبسطة جداً وبما لا يتناسب مع المستوى العلمي محل القياس، وأن معيار التقييم سخي إلى حد كبير. هذا وقد تبين من المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية قيامهم بتوفير التغذية الراجعة للطلبة مما يساعدهم في تحسين أدائهم وتعلمهم المزيد.

2.8 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- توصيف معظم المقررات الدراسية بشكل مفصل وعلى نحو يضاهي توصيف المقررات في العديد من كليات الحقوق.
- تضمنت الخطة الدراسية بعض المقررات المستجدة مثل الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية لمواكبة المستجدات في المجال القانوني واحتياجات المنطقة.
- وجود خطة استرشادية من شأنها، إذا ما طبقت بفعالية، أن تضمن التدرج المطلوب وبشكل يناسب المستوى الأكاديمي سنة تلو الأخرى مما يسهل تحقيق مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج بوجه عام.

2.9 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة الكلية القيام بما يلي:

- إعادة صياغة أهداف البرنامج لإزالة الغموض والتداخل بينها بحيث يصبح من السهل إعـــداد مخرجات تعلم متسقة معها وقادرة على تحقيقها.
- إعادة صياغة مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج بحيث تصبح أكثر وضوحاً وقابلية للقياس.
- إعادة صياغة مخرجات التعلم الخاصة ببعض المقررات بحيث تساهم مخرجات التعلم الخاصة بالمقررات في تحقيق مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج.
- التنويع في طرائق التعليم والتعلم لتعزيز المهارات العملية والتحليلية للطلبة.
- مراجعة توصيف المقررات الدراسية للتأكد من انها تتضمن المحتوى العلمي المطلوب والتي يمكن تغطيتها خلال فصل دراسي واحد.
- مراجعة القراءات والمراجع المطلوبة للمقررات للتأكد من ملاءمتها للمقرر الدراسي واتصالها بالقانون البحريني.

2.10 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

كفاءة البرنامج تعتمد على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التعليم، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلم والطريقة المتبعة في قبول الطلاب في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3.1 لم تضع الجامعة متطلب للقبول سوى اجتياز المرحلة الثانوية أو ما يعادلها بمعدل نجاح الحد الأدنى وهو 50%. وقد ذكرت الكلية في تقرير التقييم الذاتي الخاص بالبرنامج أنها وضعت حديثاً خطة لقبول الطلبة في برنامج القانون حيث حددت فيها الحد الأدنى لمعدل الثانوية العامة للطلبة المقبولين في البرنامج. إلا أن هذه الخطة لم يعمل بها حتى وقت الزيارة الميدانية.

3.2 تضم كلية القانون 20 عضو هيئة تدريس متفرغ 19 منهم يحملون درجة الدكتوراه. وتخصصات أعضاء الهيئة الأكاديمية تغطي حقول المعرفة القانونية بشكل مناسب. ولكن يلاحظ أن معظمهم خريجو مدرسة قانونية واحدة وهي مدرسة القانون المدني. كما يلاحظ أيضاً قلة عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية من حملة رتبة أُستاذ وأُستاذ مشارك. أما من حيث الكم فإن عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية غير كافٍ في ضوء عدد الطلبة المسجلين في برنامجي بكالوريوس القانون والبالغ 1747 طالب. أما فيما يتعلق بالبحث الأكاديمي فإن عدد البحوث المقدمة لا يتناسب مع عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية.

3.3 الموارد المادية كافية من حيث العدد والمساحات والنوع باستثناء المكتبة. حيث يوجد عدد كافٍ من القاعات التدريسية مجهز تجهيزاً جيداً بالتكنولوجيا الحديثة. كذلك يوجد عدد جيد من مختبرات الحاسوب وعدد أجهزة الحاسوب المتاحة للطلبة في هذه المختبرات جيد جداً. كذلك يتوفر في الجامعة قاعة تدريسية بحجم مناسب لإجراء المحاكمات الصورية. أما المكتبة فإنها ليست بمستوى الموارد المادية الأخرى. إذ يوجد نقص في موارد المكتبة وبشكل خاص

الموارد الالكترونية ومجموعات الأحكام والتشريعات البحرينية. وقد ذكر القائمون على المكتبة أنهم مشتركون في قاعدة بيانات من خلال جامعة اليرموك في الأردن إلا أن الدخول إلى قاعدة البيانات المعنية تعذر أثناء الزيارة. كذلك فإن أجهزة الحاسوب في المكتبة تبدو قليلة قياساً بعدد طلبة الجامعة.

3.4 عملية الإرشاد الأكاديمي للطلبة منظمة بشكل جيد. حيث يوجد دليل إرشاد أكاديمي على مستوى الجامعة يتضمن معلومات قيمة للطلبة والمرشدين الأكاديميين. من خلال ما ورد في تقرير التقييم الذاتي ومرفقاته تبين أن الكلية قد قامت مؤخراً بتفعيل الإرشاد الأكاديمي بدرجة مقبولة. حيث توجد لجنة تشرف على الإرشاد الأكاديمي قامت بتوزيع الطلبة على المرشدين الأكاديميين. وآلية تفعيل الإرشاد الأكاديمي كما هي مبينة في تقرير التقييم الذاتي مناسبة وتضمن استمرار تلقي الطلبة للإرشاد الملائم. غير أن الكلية لا تقدم لطلبتها الإرشاد المهني أو الاجتماعي.

3.5 لقد طلبت اللجنة أثناء الزيارة تزويدها بدراسة حول نسبة تقدم طلبة برنامج القانون في جامعة دلمون سنة تلو الأخرى وقدمت الجامعة دراسة تبين فيها أن الطلبة الذين قبلوا عام 2008 انتقل منهم إلى السنة الثانية 402 طالب من أصل 577 طالب، أي 69.67%. أما الطلبة الذين قبلوا في عام 2009 فقد انتقل منهم إلى السنة الثانية 58.90%، وعلى أساس أن الطالب يعتبر من مستوى السنة الثانية إذا أتم بنجاح 36 ساعة معتمدة. ونسبة التقدم هذه تبدو في ظاهرها متدنية ولكنها في الحقيقة قد تكون ليست كذلك. فإن الطلبة الذين لم ينتقلوا إلى السنة الثانية لا يعني بالضرورة أنهم لم ينجحوا في عدد من المواد التي درسوها وإنما قد يكونوا لم يدرسوا عدد كافٍ من المواد. إلا أن الجامعة لا تمتلك معلومات دقيقة تمكنها من قياس نسبة الاستمرارية والنجاح بين طلبة بكالوريوس القانون.

3.6 كذلك يضم برنامج دلمون عدد من الطلبة في برنامج يعرف ببرنامج "نهاية الأسبوع"، وهؤلاء، ومن خلال ما تبين من النقاش معهم ومع أعضاء الهيئة الأكاديمية، يدرسون 12

ساعة معتمدة في كل فصل. إلا أن الساعات الدراسية الفعليّة لهذه المجموعة طويلة جداً في اليوم الواحد ولا تتطابق مع الساعات المطلوبة للبرنامج.

3.7 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- تنوع اختصاصات أعضاء الهيئة الأكاديمية بشكل يغطي حقول المعرفة الرئيسية في البرنامج.
- وجود بنية تحتية كافية من حيث القاعات التدريسية ومختبرات الحاسوب.
- وجود نظام إرشاد جيد.

3.8 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة بما يلي:

- زيادة عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية بوجه عام وأن يتم ذلك من خلال تعيين أعضاء هيئة تدريس برتبة أستاذ وأستاذ مشارك.
- تطوير المكتبة عن طريق زيادة المساحة المخصصة لها وزيادة عدد المراجع والدوريات العربية والأجنبية والاشتراك في مزيد من شبكات المعلومات القانونية الالكترونية العربية والأجنبية بالإضافة إلى زيادة عدد أجهزة الحاسوب الموجودة بالمكتبة وتوفير مجموعات الأحكام والتشريعات البحرينية.
- تطوير الانجاز البحثي لأعضاء الهيئة الأكاديمية.
- العمل على توفير آلية لقياس مدى تقدم الطلبة في البرنامج.
- توفير الإرشاد الاجتماعي والمهني للطلبة.
- التأكد من إن الطلبة الدارسين في "نهاية الأسبوع" يحصلون على نفس مستوى التعليم والتعلم أسوة بالطلبة المنتظمين في أيام الأسبوع العادية.

3.9 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج.

4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4.1 لقد بيَّن تقرير التقييم الذاتي أهداف البرنامج ومخرجات التعلم. كما بيَّن توصيف المقررات مخرجات التعلم المطلوبة من كل مقرر. غير أن أهداف البرنامج ومخرجات التعلم الخاصة بالمقررات الدراسية لم تُصغ بشكل واضح ودقيق. وعدم وضوح أهداف البرنامج ومخرجات التعلم يترتب عليه عدم وضوح المعايير الأكاديمية للخريجين.

4.2 ورد في تقرير التقييم الذاتي أن جامعة دلمون أجرت عملية مقارنة بين كلية القانون وبين برامج مماثلة لجامعات رسمية محلية وعربية. وكذلك جرت المقارنة مع برامج لجامعات الأردنية خاصة. ويذكر تقرير التقييم أن برنامج دلمون يتطابق بمتطلباته الرئيسية مع تلك البرامج. ويُلاحظ على المقايسة المعيارية لبرنامج القانون في جامعة دلمون أمران: الأول أنه لا يوجد تطابق بين برنامج القانون في جامعة دلمون وبرامج القانون في الجامعات الأردنية من حيث عدد الساعات. حيث أن الحد الأدنى لعدد ساعات الخطة الدراسية في الأردن عُدِل منذ فترة وأصبح 141 ساعة معتمدة. والثاني أن المقايسة المعيارية اقتصرت على جامعة بحرينية واحدة وأربع جامعات أردنية ولا يوجد مقارنة مع جامعات عربية أو دولية أخرى. كما لا يوجد دليل رسمي على تبني وتطبيق إجراءات فعالة وعملية لاستخدام المقايسات الأكاديمية الخارجية.

4.3 استعانت الكلية بمجموعة من المقيمين الخارجيين من جامعات في مصر والأردن لتقييم برنامجها، وقد تم مؤخراً مناقشة هذه التقارير في مجلس الكلية وذلك بتاريخ 2010/4/6. تم في هذا الاجتماع الاتفاق على تشكيل لجنة لمراجعة وصف المقررات والطلب من الجامعة بتخصيص قاعة للمحكمة الصورية وتكثيف الزيارات الميدانية. أما فيما يخص التوصيات

الأخرى مثل ما يتعلق بزيادة عدد المقررات، وزيادة عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية وتنوع تخصصاتهم، وتطوير المكتبة فقد تغاضت الكلية عن مثل هذه التوصيات.

4.4 لا يوجد إلا خريج واحد من برنامج بكالوريوس القانون في جامعة دلمون. وبالتالي فإن الحكم على هذا المؤشر الفرعي يكون من خلال القياس على خريجي برنامج اليرموك خاصة وأن التدريس في البرنامجين يتم من قبل نفس أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين يدرسون في برنامج دلمون ولا يوجد فصل عملي بين الطلبة في المحاضرات والامتحانات، وأدوات القياس المستخدمة واحدة. لم تكن المعلومات المقدمة مع تقرير التقييم الذاتي كافية لإعطاء فكرة عامة عن انجازات الخريجين. وبناءً على طلب لجنة المراجعة، قدمت الجامعة كشف بعدد الخريجين والنسب المئوية لكل تقدير وذلك لآخر خمس سنوات. وتبين من هذا الكشف أن انجازات الخريجين لا تتفق مع سيرة الطلبة المقبولين وانجازاتهم في الثانوية العامة. حيث أن نسبة الخريجين الحاصلين على تقدير ممتاز وجيد جداً أعلى بكثير من نسبة الطلبة المقبولين الحاصلين على تقدير ممتاز أو جيد جداً في الثانوية العامة. ويلاحظ أيضاً عدم وجود خريجين بتقدير مقبول وقلة نسبة الخريجين الحاصلين على تقدير جيد. ويبدو أن هذا الأمر يعود إلى مستوى أسئلة الامتحان ومعايير التقييم. حيث تبين للجنة من خلال الاطلاع على عينات من أسئلة الامتحانات وأوراق الإجابة أن الأسئلة مبسطة ومعيار التصحيح المستخدم سخي إلى حد كبير.

4.5 طلبت اللجنة اللقاء بأصحاب العمل، وفيما عدا صاحب عمل واحد، لم تتمكن الكلية من ترتيب مثل هذا اللقاء. لذلك لم تتمكن اللجنة من قياس مدى رضا أصحاب العمل عن خريجي برنامج الحقوق بجامعة دلمون.

4.6 اطلعت اللجنة على عينات من أوراق الامتحان وإجابات الطلبة في عدد من المواد وتبين لها عدم التطابق بين المخرجات التي تم استخدامها في تقييم انجاز الطلبة وبين مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج. وعدم التطابق هذا موجود أيضاً بين ملخص مخرجات التعلم في الصفحة

29 من تقرير التقييم الذاتي ومخرجات التعلم الواردة على الصفحات 7 و8 من نفس التقرير. كذلك تبيَن للجنة أن الأسئلة مبسطة ولا تقيس بشكل فاعل مدى تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة. كذلك بعض أبحاث الطلبة التي اطلعت عليها اللجنة أثناء الزيارة لا تحقق الغرض المقصود منها وكانت عملية تقييمها سخية. ولعل خطة الكلية للاستعانة بمراجعين خارجيين لتقييم أسئلة الامتحان ومدى فعاليتها في قياس مخرجات التعلم المطلوبة ومعيار التصحيح والذي بدأت في تطبيقها مؤخراً، ستساهم في تحسين انجازات الخريجين وآليات قياسها.

4.7 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- خطة الجامعة للاستعانة بأساتذة قانون من ذوي الخبرة من خارج الجامعة لإبداء الملاحظات على عينات من أوراق الامتحان.

4.8 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة الكلية القيام بما يلي:

- تطوير وتوثيق نظام داخلي واضح لاستخدام المقايسات الأكاديمية الخارجية.
- مراجعة نموذج ورقة الأسئلة لضمان اتساق مخرجات التعلم التي يتم استخدامها لقياس انجازات الطلبة والخريجين مع مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج.
- مراعاة توافق الأسئلة مع مستوى المقرر ومخرجات التعلم الخاصة به.
- تطوير وتوثيق نظام داخلي واضح من أجل التحكم الداخلي الرسمي بمقايسة وتقييم أعمال الطلاب.

4.9 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج – بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة – تبعث على الثقة في البرنامج.

5.1 هناك التزام بالجودة على مستوى الجامعة والكلية. وتستند إدارة البرنامج وضمان جودته إلى السياسات والأنظمة والتعليمات التي توضع على مستوى الجامعة وتحتفظ الكلية بملف خاص لأنظمة وتعليمات الجامعة (مرفق 28). وتم مؤخراً إنشاء لجنة جودة مركزية في الجامعة وذلك لتتولى الإشراف على جميع البرامج في الجامعة ومنها برنامج القانون، وتم مؤخراً إنشاء لجنة جودة في كلية القانون تعمل وفق التعليمات التي تصدرها لجنة الجودة المركزية في الجامعة، وعين ضابط ارتباط بين لجنة الجودة في الكلية ولجنة الجودة في الجامعة. كما توجد في الكلية ثمان لجان فرعية لإدارة البرنامج. وتقدم هذه اللجان تقاريرها الى مجلس الكلية لمناقشتها واتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها.

5.2 توجد في الكلية آلية للمراجعة ويقر تقرير التقييم الذاتي (ص 32) أن عملية المراجعة التي تمت على خطة برنامج دلمون لم يتم تطبيقها حتى الآن نظراً لوقف القبول في البرنامج إلا انه لا يوضح لماذا لم تطبق هذه المراجعة على البرنامج مع وجود طلبة يدرسون حالياً في البرنامج. وقد شكلت الكلية لجان لدراسة تقرير المقيم الخارجي وتقرير المصحح الخارجي المطبق مؤخراً، وعرضت نتائج أعمالها على مجلس الكلية في اجتماعه بتاريخ 2010/4/6. غير أنه من المبكر أن نقيس مدى فاعلية هذه العملية.

5.3 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن إجراء الاستبيانات وجمع المعلومات يتم على مستوى الجامعة ومن خلال دائرة مختصة تتولى تلك المهام لكافة البرامج وكافة أعضاء الهيئة الأكاديمية. وقد اطلعت لجنة المراجعة أثناء الزيارة على استمارة تقييم أعضاء الهيئة الأكاديمية واستمارة استطلاع رأي الطلبة حول البرنامج. وتبين إن استمارة تقييم أعضاء الهيئة الأكاديمية يتم تعبئتها من قبل رئيس القسم وعميد الكلية وهي تماثل نماذج التقارير السنوية لأعضاء الهيئة الأكاديمية في عدد كبير من الجامعات في المنطقة. أما استمارة استطلاع رأي الطلبة حول البرنامج فهي خطوة جيدة ولكن طريقة تحليل البيانات الواردة فيها

وفقاً للنموذج الذي اطلعت عليه اللجنة بحاجة إلى تطوير لتصبح أكثر فاعلية. لم يقدم للجنة نموذج لاستمارة تقييم الطلبة لأعضاء الهيئة الأكاديمية أو نتائج مثل هذا التقييم.

5.4 لا تمتلك الكلية أيَة وسيلة رسمية للتواصل مع أصحاب العمل. كما لم يُقدم للجنة نتائج أي استطلاعات لأصحاب العمل أو الخريجين. أن استطلاع آراء الشركاء الآخرين كأصحاب العمل ونقابة المحامين على درجة كبيرة من الأهمية.

5.5 التزاماً بمتطلبات مراجعة البرنامج، وضعت الكلية خطة لتحسين البرنامج تحت مسمى "الخطة الإستراتيجية". وقد تضمنت الخطة الإستراتيجية تحت عنوان الاستنتاجات نقاط قوة البرنامج، نقاط الضعف، الفرص المتاحة، المخاطر المحتملة، التوصيات. وقد بين تقرير التقييم الذاتي أن الخطة الإستراتيجية جاءت "نتيجة عمل لقاءات واجتماعات متكررة مع الكادر التدريسي في الكلية وسماع المقترحات والتوصيات وكذلك اللقاءات المتكررة مع الطلبة". إلا انه لم يُوجد فهم واضح ومشترك لمحتوى الخطة لدى الهيئة الأكاديمية، كما إن الطلبة لم يكونوا ملمين بهذه الخطة. بالإضافة إلى ذلك فان مصادر المعلومات المذكورة لإعداد خطة التحسين ليست كافيه.

5.6 عقدت الجامعة ثلاث دورات متخصصة لأعضاء الهيئة الأكاديمية. وإذ تُثمِن اللجنة مثل هذه الأنشطة، إلا أن هذه الدورات لا تندرج ضمن خطة رسمية واضحة لتطوير الهيئة الأكاديمية، ولا يوجد ربط بين برامج التطوير ونتائج تقيم الهيئة الأكاديمية. كما وأنه من المبكر قياس مدى الاستفادة من هذه الدورات.

5.7 يوجد تشجيع للمشاركة في المؤتمرات وتشجيع لإعداد الأبحاث عن طريق المخصصات والمكافآت المادية، غير أنه لم تكن هناك أدلة على الاستفادة من هذه المخصصات. كما قام مجلس الجامعة تخصيص 2% من الميزانية لتنمية وتطوير أعضاء الهيئة الأكاديمية. غير أن ترتيبات تطوير الكادر المهني المشار إليها أعلاه على أهميتها قد لا تحقق النتائج المرجوة وبالفاعلية المطلوبة إذا بقي العبء التدريسي لأعضاء الهيئة الأكاديمية والأعباء الإدارية والفنية الأخرى على ما هي عليه الآن. وبالتالي يُفترض أن تشمل التدابير المتخذة من قبل إدارة الجامعة بشأن تطوير الكادر المهني زيادة أعضاء الهيئة الأكاديمية للتخفيف من الأعباء

الأكاديمية والإدارية الملقاة على عاتقهم حتى يخصصوا وقتاً أكثر للمشاركة في ورشات العمل والمؤتمرات وإعداد الأبحاث العلمية.

5.8 تحتفظ الكلية بسجلات كافية لتنفيذ وتطوير البرنامج الأكاديمي. وقد اطّلعت لجنة المراجعة على عينة منها. أن وجود هذا الكم من السجلات بحاجة إلى زيادة الكادر الإداري في الكلية حتى لا يقع عبء إدارة هذه السجلات على الهيئة الأكاديمية.

5.9 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة تود اللجنة **الإشادة** بالنقاط التالية:

- وجود بدايات لنظام يتيح مستقبلاً إدارة البرنامج وضمان جودته، ولكن هذا النظام يحتاج إلى إضفاء الطابع المؤسسي له وإلى أن يستخدم بفعَالية.
- وجود وعي لدى الكلية والجامعة بأهمية إدارة وضمان الجودة.

5.10 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة بما يلي:

- زيادة أعضاء الهيئة الأكاديمية لتخفيف الأعباء التدريسية والأكاديمية عليهم حتى يتسنى لهم تخصيص وقت كافٍ للأبحاث والمشاركة في المؤتمرات.
- الحصول على وجهات نظر جميع الأطراف المعنية بالبرنامج مثل أصحاب العمل ونقابة المحامين ووزارة العدل والخريجين.
- تحليل الاستطلاعات المأخوذة من الطلبة، وأصحاب العمل، والخريجين وتوفير نتائج التحليل لإدارة البرنامج وأعضاء الهيئة الأكاديمية.
- ربط استمارة تقييم أعضاء الهيئة الأكاديمية بخطط التطوير.
- زيادة أعضاء هيئة الكادر الإداري في الكلية للتخفيف من الأعباء الإدارية لأعضاء الهيئة الأكاديمية.

5.11 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج غير مستوفٍ لمؤشر فاعلية إدارة وضمان الجودة.

6. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت بإعداده المؤسسة، والأدلة التي جمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعة البرامج الأكاديمية* لعام 2009 الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي – هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

لا توجد ثقة في برنامج بكالوريوس القانون المقدم من قبل جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا.